الواسطة. كذلك تسير الامور في قطاع الزراعة نحو الانهيار، حيث تغرق الكيبوتسات في بحر من الديون، وتؤول ملكية الموشافات الى مسؤولي الحجز، بعد الاعلان عن افلاسها. كبار السن في اسرائيل يعيشون في وضع محزن؛ اذ تزداد كل يوم احتمالات خفض معاشاتهم التقاعدية، مما يؤدي الى مضاعفة اعداد الفقراء والمحتاجين. الجريمة هي، أيضاً، في تزايد، وذلك بسبب انتشار الفقر وتقليص حجم قوة رجال الشرطة. ان تزايد اعداد المهاجرين من اسرائيل وانخفاض اعداد المهاجرين اليها يدل على يأس الناس من الحياة في اسرائيل. ان اسرائيل، في الواقع، تسير اليوم بخطى حثيثة نحو الافلاس الكامل، وذلك بسبب جهود الحكومة لتحويل اسرائيل، برمّتها، الى مخزن ضخم للاسلحة»(٧٢).

ان العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧ كانا عامين جيدين بالنسبة الى اسرائيل. اذ بالاضافة الى حصول اسرائيل على حوالى سبعة مليارات دولار، كمعونات رسمية اميركية، ساهم انهيار اسعار النفط في خفض تكاليف وارداتها من النفط بمقدار ١,٤ مليار دولار سنوياً. من ناحية أخرى، ساهمت اتفاقية التجارة الحرة مع اميركا في زيادة صادرات اسرائيل؛ كما ساهم تراجع اسعار الفائدة على القروض في تخفيف تكاليف خدمة الديون الخارجية. على الرغم من ذلك، أشارت تقارير وزارة المالية الاسرائيلية والسفارة الاميركية في تل ـ أبيب الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدّر بما بين ١,٥ ـ ٣,٥ مليارات دولار في العام ١٩٨٦.

ولّما كان من غير المتوقع ان تكون السنوات المقبلة واعدة بالنسبة الى اسرائيل كما كانت سنتا ١٩٨٦ و١٩٨٧، فان على الاغلب ان يعود العجز في ميزان المدفوعات الى سابق عهده، بعد سنة او سنتين على الاكثر. وهذا يعني ان من المتوقع ان يبلغ حجم ذلك العجز حوالى ٤ ـ ٥ مليارات دولار سنوياً في العام ١٩٨٩، او العام ١٩٩٠. وكعادتها، ستحاول اسرائيل تمويل ذلك الجزء من العجز في ميزان مدفوعاتها من خلال طلب المزيد من المعونات الخارجية، والتي تأتي من أربعة مصادر رئيسة: المعونات الاميركية الرسمية؛ وتبرعات الطائفة اليهودية؛ وبيع سندات التنمية؛ والقروض الخارجية. الّا انه في ضوء تزايد مشاكل اسرائيل المالية، وتعرية الكثير من خفايا سجلها الحافل بالفشل في ادارة الاقتصاد، وانهيار سوق المال الاميركي وما تضمن ذلك من خسائر بالنسبة الى الاعداد الكبيرة من اصدقاء اسرائيل في اميركا، فان من غير المتوقع حصول زيادة ملموسة في المعونات الاميركية لاسرائيل، او حدوث تحسن في قدرتها على الاقتراض من الخارج. ولذا، من المتوقع ان تشهد السنوات المقبلة زيادة حدة المشاكل المالية واضطرار الحكومة الاسرائيلية الى خفض ميزانيتها، بما في ذلك ميزانية الجيش، وخفض مستوى الخدمات الحكومية، وبالتالي مستوى المعيشة بوجه عام. وفي هذا الصدد، كتبت «وول ستريت جورنال»: «لقد انتهى الوقت الذي كان يمكن ان تطرح فيه الاسئلة حول ما اذا كان من الممكن ان تكفي اية كمية من المنح والقروض الاميركية لعلاج أمراض اسرائيل الاقتصادية وذلك في غياب قيام الاسرائيليين باجراء اصلاحات أساسية وكبيرة»(٧٣).

ان معونات اميركا لاسرائيل، وكما أوضحت الحقائق والدراسات المختلفة، لعبت دور الدواء المسكن الذي نجح في ايقاف الالم، ولكن فشل في علاج اسبابه. لذا، يبدو من غير المحتمل، بل من المستحيل، أيضاً، ان تنجح المعونات الاميركية، مهما طال أمدها، في معالجة مشاكل اسرائيل الاقتصادية، دون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية واطماعه التوسعية. وهذا يعني انه دون قيام اسرائيل باعادة بناء اقتصادها ليكون اقتصاد سلام وليس اقتصاد حرب، واقتصاداً يعمل من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي وليس اقتصاداً يهدف الى العيش على حساب الآخرين، فان الاميركيين سيضطرون الى دفع المزيد من الاموال لدعم اقتصاد فاشل، وتكبد المزيد من